معانات الدول النامية من التجارة الدولية المتعددة الأطراف

المصدر: الدبلوماسية الإيرانية، والكاتب: سيد رحمن موسوي

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

معانات الدول النامية من التجارة الدولية المتعددة الأطراف

قسم الابحاث والترجمة

الكاتب: سيد رحمن موسوي أستاذ في جامعة بهشتي، وبينيلوبي كوجيانو غولدبرغ، وأستاذ الاقتصاد في جامعة ييل

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية[1]

21 مارس 2024

فهل أن التوجه المتشائم على حق؟

لطالما كانت الخلافات السياسية حول البنود المحددة التي تأتي في الاتفاقيات التجارية أمر شائع، إلّا أنَّ المعارضة الأخيرة من البلدان النامية للوقف الضريبي الرقمي طويل الأمد تمثل رمزًا لمشكلة أعمق، وقد توصل الكثيرون إلى استنتاج مفاده أنَّ منظمة التجارة العالمية لم تعد تملك ما ينبغي أن تقدمه لهم.

إنَّ تعددية الأطراف كمبدأ عمل، في تراجع وهي ماضية نحو الزوال، حيث أنَّ إحدى المؤسسات المتعددة الأطراف الرائدة في العالم، وهي منظمة التجارة العالمية، في حالة أزمة، لأنَّ الولايات المتحدة منعت تعيينات جديدة في هيئة الاستئناف منذ عام 2018. وفي المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، والذي تم عقده الشهر الماضي، أعرب بعض المتفائلين عن أملهم في رؤية تقدم في قضايا محددة، مثل الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية على التجارة الرقمية، إلّا أنَّ التوقعات لم تتحقق بالشكل المطلوب.

لقد كان المتشائمون على حق، لأنَّ الهند قد اتُهمت بتمديد الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية، حيث حصل ذلك بعد أن تم التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة لتمديدها لمدة عامين آخرين، واحتفلت الهند وحلفائها بنتيجة

[1] http://irdiplomacy.ir/fa/news/2025115/%D8%AD%D9%82-%D8%A8%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%A8%DB%8C%D9%86-%D9%87%D8%A7%D8%B3%D8%AA

الاتفاق باعتبارها انتصارًا. وللمرة الأولى منذ سنوات، لم تكن الولايات المتحدة هي المتهمة بإضعاف منظمة التجارة العالمية، بل الدول النامية (بما في ذلك إندونيسيا وجنوب إفريقيا والبرازيل وغيرها).

إنَّ ما حدث في التجارة الرقمية هو سمة من سمات الصراعات المعتادة التي تنشأ خلال المفاوضات التجارية. فالتجارة الحرة تخلق دائماً رابحين وخاسرين. وقد تفيد التجارة الرقمية الشركات في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك المستهلكين والشركات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. فقد يدفع مستخدمو تطبيق أو لعبة أو غيرها من المنتجات البرمجية المصنوعة في بلد آخر أسعارًا أقل إذا لم تكن هناك رسومات، كما سترى الحكومات ان الرسومات وسيلة واعدة لزيادة إيراداتها.

وبينما تُعدّ هذه القضايا شائعة، فإنَّ معارضة الدول النامية لتعليق ضريبي رقمي يمتد لفترات طويلة تُجسّد مشكلة أعمق: وهي الاعتقاد المتزايد بأنَّ منظمة التجارة العالمية (WTO) لم تعد تُقدّم لهم أيّ شيء. وهناك افتراض بأنَّها تخدم مصالح الشركات الكبرى بشكل أحادي الجانب بدلاً من خدمة الأفراد العاديين في بلد نامٍ أو متوسط الدخل.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أنَّه من المرجح أن تنخفض معدلات الفقر في البلدان النامية المندمجة بشكل جيد في النظام التجاري الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية. وتُعدّ عمليات الاندماج الدولية ذات أهمية بالغة، خاصة بالنسبة للاقتصادات الأصغر حجمًا. ففي حين تمتلك دول مثل الهند والصين أسواقًا محلية ضخمة تسمح لها باتباع استراتيجيات الانكفاء الداخلي، لا تتوفر هذه الإمكانية لدى دول أخرى أصغر مثل تايلاند وكينيا ورواندا. ولا عجب إذن أن نجد أنَّ معارضة الاتفاقيات التجارية غالبًا ما تأتي من دول نامية ذات أحجام أكبر مثل الهند وإندونيسيا والبرازيل. وفي حال لم تكن شروط الاتفاق المقترح جذابة بما فيه الكفاية، فقد تلجأ هذه الدول إلى التخلي عن التبادل التجاري الدولي.

ولكن حتى هذه الدول أيضًا تقدر فوائد المشاركة في التجارة العالمية. على سبيل المثال، استغلت الهند فعاليات اختتام مؤتمر الوزراء لإعادة التأكيد على التزامها بالمفاوضات وتعددية الأطراف، إذن السؤال هو: لماذا الدول النامية لديها نظرة سلبية خاصة تجاه منظمة التجارة العالمية؟

ان عدم رضاهم يعود إلى عام 1995، وذلك عندما حلت منظمة التجارة العالمية محل الاتفاقية العامة بشأن الرسومات الجمركية والتجارة. لقد شعرت الدول النامية في ذلك الوقت، أنها تعرضت لضغوط جاءت مؤخرًا للتوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)، والتي لم تجلب فوائد كبيرة لشعوبها، بينما تحقق أرباحًا كبيرة للشركات متعددة الجنسيات.

تُعد قطارات الزراعة أحد مصادر التوتر المستمرة، حيث تتمتع الدول النامية تقليديًا بميزة نسبية في هذا الخصوص، ولا تزال الاتفاقيات التجارية الحالية تسمح للدول ذات الدخل المرتفع بتقديم إعانات لمنتجيها المحليين وفرض رسوم جمركية على الواردات.

كما أنَّ القوانين المختلفة الأخرى، وبنود الإفلات، ومتطلبات الإبلاغ قد خلقت ثغرات يمكن استغلالها من قبل الدول الغنية بالموارد فقط. على سبيل المثال، يُسمح بدعم صيد الأسماك (وهو مجال نقاش رئيسي آخر) بشروط وفي ظل ظروف معينة. ومع ذلك، فإن مراقبة مخزونات الأسماك لإثبات وجود مثل هذه الشروط مكلفة للغاية بالنسبة لمعظم الدول النامية، ولذلك، فإنَّ لديها أسباباً وجيهة للشكوى من أنَّ قوانين التجارة الدولية متحيزة ضدهم وغير عادلة.

وبالنظر إلى المستقبل، هناك مشكلة محتملة أكبر تتعلق بجهود الاقتصادات المتقدمة لربط الاتفاقيات التجارية بمعايير العمل والبيئة، مثل آلية تعديل الحدود الكربونية المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي (CBAM). بينما ينبغي

على اقتصادات الدول المتقدمة التي تسعى بحسن نية لمعالجة قضايا المناخ والعمل وحقوق الإنسان، أن تُدرك أنَّ جهودها قد تكون لها عواقب مشتركة خطيرة، مما قد يضر بالعديد من الدول النامية. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على تغير المناخ، فقد تتعرض الدول ذات الدخل المنخفض أكثر من غيرها لتداعيات تغير المناخ، ولكنها لا ترغب في كبح جماح نموها لحل مشكلة ناجمة عن ذنوب الدول الأغنى في الماضي.

وإذا مزجنا هذه المخاوف مع ضغوط الدول ذات الدخل المرتفع على هذه الدول (التي تشير إلى المزيد من التجارة بين الدول الغنية بالنظر إلى الخارطة الجيوسياسية الحالية)، فإنَّ العالم اليوم يصبح أكثر شبهاً ببلد ينقسم فيه الاقتصادات المتقدمة ضد الاقتصادات النامية. وبالمقابل، فإنَّ السبيل البديهي لمنع مثل هذا الانقسام هو إحياء تعددية الأطراف، والآن، أصبحت التحديات التي نواجهها ذات طبيعة عالمية أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي تتطلب حلولاً عالمية. ولكن الأهداف المشتركة، بحكم تعريفها، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاوف الدول النامية، وهذا ما كانت تدعو إليه تعددية الأطراف الناجحة دائمًا.